الأمم المتحدة

A/69/83–E/2014/71

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٨ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٤
البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٤ و ١٥ نيسان/إبريل ٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وتضمن الاجتماع كلمة افتتاحية لنائب الأمين العام وبيانات أدلي بها باسم مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ولجنة التنمية المشتركة التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

* A/69/50.

** E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

290514 290514 14-53391 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - ونُظّم الاجتماع بحيث شمل جزءا وزاريا، ومناقشتين مواضيعيتين، وحوارا بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأعقبت كل نشاط من هذه الأنشطة مناقشة تفاعلية. وركز الجزء الوزاري على موضوع ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم“. وتمحورت المناقشتان المواضيعيتان حول موضوعي ”تعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة“ و ”الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وشمل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن سبيل المضي قدما مناقشة جميع المواضيع الثلاثة. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2014/53) تضمنت معلومات أساسية واقترحت مسائل يمكن مناقشتها في إطار المواضيع الثلاثة المطروحة.

٣ - وسبقت الاجتماع مشاورات واجتماعات تحضيرية عقدت بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا في منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، جرى خلالها مناقشة وإقرار جدول أعمال الاجتماع وشكله.

٤ - وكان من بين المتكلمين في الجزء الوزاري ثلاثة وزراء، واثنان من محافظي المصارف المركزية، ومفوض أوروبي. وشارك في الاجتماع عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين من المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان من ضمن المشاركين أيضاً موظفون حكوميون رفيعو المستوى يعملون في مجالات الشؤون المالية والخارجية والتعاون الإنمائي، إضافة إلى بعض كبار الموظفين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، بما في ذلك الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة. كما شارك بنشاط في الاجتماع ممثلو المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.

ثانيا - افتتاح الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى

٥ - تضمن افتتاح الاجتماع بيانين أدلى بهما رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد مارتن ساجديك (النمسا)، ونائب الأمين العام للأمم المتحدة.

٦ - ورحب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بيانه بالمشاركين في الاجتماع، وشدد على أن الاجتماع يعقد في لحظة حاسمة تنكب فيها الأمم المتحدة على صوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك. وبدأ بالإشارة إلى أن منشور الأمم المتحدة الرئيسي المعنون ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٤“ يفيد أن من المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٣ في المائة هذا العام. ولكن بعض البلدان الأوروبية ما زالت

تواجه تحديات صعبة، حيث تشهد معدلات بطالة تبلغ ٢٧ في المائة، بينما بلغت معدلات البطالة لدى الشباب ما يزيد على ٥٠ في المائة. وتوجد بطالة هيكلية مرتفعة للغاية أيضا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، ولا سيما في صفوف الشباب. وشدد الرئيس أيضا على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتطلب وضع إطار تمويلي شامل لضمان تعبئة الأموال من جميع المصادر واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة. وأشار إلى أن من المتوقع أن يكون لعمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة تأثير حاسم على المداولات الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية، دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن استراتيجية التمويل الشاملة ينبغي أن تتضمن جميع أشكال التمويل، بما في ذلك التمويل من القطاعين العام والخاص، والتمويل المحلي والدولي. ولكن، في نهاية المطاف، سيجري توفير تمويل التنمية في معظم البلدان على الصعيد المحلي. وينبغي لواضعي السياسات التفكير بشكل خلاق بشأن سبل تقديم الحوافز الملائمة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في التنمية المستدامة. فلا بد من تهيئة بيئة لجذب المستثمرين، وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال إرساء الحكم الرشيد وكفالة شفافية المؤسسات العامة وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، سوف يظل التعاون الإنمائي التقليدي، والمساعدة الإنمائية الرسمية بوجه خاص، يقوم بدور هام، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة. وأخيرا، أشار الرئيس إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يعزز أوجه التآزر بين مختلف العمليات والأحداث التي تفضي إلى وضع خطة التنمية في العالم لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أن هذه الخطة الجديدة للتنمية، التي يندرج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في صميمها، لا بد من أن تستند إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما يعكس التغيرات في المشهد الإنمائي على الصعيد العالمي ويكفل مشاركة جميع الجهات الفاعلة. ولا بد لها أيضا من آليات قوية للرصد والمساءلة. وأشار إلى أن الندوة الرفيعة المستوى التي نظمها منتدى التعاون الإنمائي بشأن المساءلة وفعالية التعاون الإنمائي، والتي عقدت قبل ثلاثة أسابيع في برلين، أبرزت ضرورة وجود إطار جامع عالمي للمساءلة في مجال التعاون الإنمائي.

٧ - وأشار نائب الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه إلى أن أوجه التفاوت قد ازدادت نتيجة للأزمة العالمية، وهذا يقتضي أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي في جميع أرجاء العالم على الانتعاش القوي والمستدام والمتوازن، وبوجه خاص على فرص العمل. وفي هذا الصدد، يعد تعزيز تعددية الأطراف أمرا هاما، ولا سيما في مجالات التجارة العالمية وسياسات الاقتصاد الكلي. ودعا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى مع بدء المجتمع الدولي في تحديد اتجاه لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال صياغة خطة جديدة للتنمية. ورحب ببدء مداولات بشأن وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥، ولا سيما بشأن التمويل. وأشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد حث، في اجتماعه مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، قبل أسبوع فقط، على مزيد من التعاون مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز استراتيجيات تمويل التنمية. وأكد نائب الأمين العام أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت حاسمة الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان الأشد احتياجا. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والتزامات تمويل المشاريع والبرامج المتعلقة بالمناخ على السواء. وينبغي أن تقوم البلدان أيضا بتطوير نظم مالية طويلة الأجل ومستقرة وشاملة وبتعزيزها. وليس من شأن توسيع نطاق الإيرادات الضريبية على نحو منصف في البلدان النامية زيادة الموارد المحلية المتاحة من أجل التنمية فحسب، ولكن أيضا تعزيز المساءلة والرقابة العامة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للعالم أن يستمر في تجاهل التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم البلدان من الإيرادات التي تمس الحاجة إليها، وتسهم في استشراء الفساد والجريمة. ومن الضروري أن تعالج هذه المسألة في بلدان المنشأ وفي بلدان المقصد. واختتم نائب الأمين العام بيانه بقوله إن المهمة المقبلة ذات شقين، هما: التأكد من الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، ووضع العالم على مسار تنمية مستدامة يستند على شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية تقوم على الإنصاف والتعاون، وقبل كل شيء، على المساءلة. وأضاف أن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الحاضرة في الاجتماع سيكون حاسما في هذه الجهود وأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في الفترة المقبلة سيتيح فرصة فريدة من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

ثالثا - تناول الجزء الوزاري للموضوع ١: ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم“

٨ - تمثلت الجلسة الصباحية في حلقة رفيعة المستوى بشأن موضوع ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم“، أعقبتها مناقشة تفاعلية. وبدأ الفريق بعرض قدمه توماس هيلبلينغ، رئيس شعبة الدراسات الاقتصادية العالمية بصندوق النقد الدولي؛ وأعقب ذلك مداخلات من كل من كريستالينا جورجييفا، مفوضة الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والمعونة الإنسانية ومواجهة الأزمات؛ وموغنس ينسن، وزير التجارة والتعاون الإنمائي في الدانمرك؛ وساشا سيرجيو لورنتي سوليز، الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة (الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وإيوالد نووتني، محافظ المصرف المركزي في النمسا؛ ومراجع بوحليقة، وكيل وزارة المالية في ليبيا؛ ومحمد غولي محمدوف، وكيل وزارة المالية في تركمانستان؛ وعبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم، محافظ المصرف

المركـزي في السـودان؛ ومُـرات كاريمسـاكوف، رئـيس النـادي الاقتصـادي الأوروبي الآسيوي للعلماء.

٩ - وعرض السيد هيلبلينغ المعالم البارزة في نشرة ”مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي“ الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وأشار إلى أن النمو العالمي تعزز في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن يتسارع أكثر في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. غير أن التوقعات تشير إلى أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ستتعزز بشكل متواضع فحسب، مع تزايد المخاطر التي تعزى إلى البيئة الخارجية المتغيرة. واستشرافا للمستقبل، توقع أن تكون السياسة المالية للاقتصادات المتقدمة أقل صرامة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، باستثناء اليابان، وأن تستمر الترتيبات التيسيرية النقدية، ومن المتوقع أن يبدأ ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يتعزز النمو العالمي ليصل إلى معدل ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، ومعدل ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، على أن هذين المعدلين لا يزالان أقل بكثير من إمكانياته. وفي حالة الأسواق الناشئة، من المتوقع أن تدعم الصادرات بطلب أقوى من الاقتصادات المتقدمة، على أن ذلك سيقابله تشديد في شروط التمويل. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الأسواق الناشئة بوجه عام، إذ يتوقع أن يكون النمو في الصين معتدلا. ومع ذلك، فقد ظلت المؤشرات الأساسية في معظم البلدان معقولة، نظرا لارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض التضخم وبقاء الرصيد الإجمالي للحساب الجاري إيجابيا. وقد انخفضت قيمة العديد من عملات الأسواق الناشئة، مما ساعد على التسوية وبقاء التدفقات الرأسمالية الإجمالية إيجابية وترجيح زيادة ارتفاعها. بيد أن الشكوك لا تزال قائمة بسبب الأزمة في أوكرانيا، ما يمكن أن يكون له أثر سلبي على الاقتصاد العالمي. وفي الختام، أوصى السيد هيلبلينغ بأن تنطوي سياسات البلدان الناشئة والنامية على مرونة في أسعار الصرف من أجل استيعاب أفضل للصدمات، وعلى معدلات تضخم مثبتة جيدا، وسياسة مالية عامة موجهة لتحقيق الأهداف المتوسطة الأجل المتعلقة بالديون العامة والخارجية، وإصلاحات هيكلية ترمي إلى زيادة النمو في المدى المتوسط.

١٠ - وحذرت السيدة جورجييفا من أن المخاطر الناشئة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات لا تؤخذ في الاعتبار على نحو كاف لدى تقييم الحالة الاقتصادية العالمية. فقد تضاعفت تكاليف الكوارث الطبيعية على سبيل المثال إلى أربع أمثالها في السنوات الخمس والعشرين الماضية، مع حتمية استمرار الاتجاه الصعودي في العقود المقبلة. وكانت للكوارث آثار مالية وآثار على سلسلة التوريد في آن معا. فقد أسفرت النزاعات، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية أو في جمهورية أفريقيا الوسطى، عن آثار سلبية إضافية على الاقتصاد الكلي

والاقتصاد الجزئي، وهي تُمزّق النسيج الاجتماعي للبلدان. ولمعالجة هذه المسائل، فإن الاتحاد الأوروبي يجري تقييما للمخاطر الخاصة به، وقد وضع سياسات استثمارية للتصدي لها داخل أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، في سياساته الإنمائية والمعونة الإنسانية التي يقدمها، منح أولوية للهشاشة، مع التركيز على البلدان المعرضة لخطر الكوارث والنزاعات.

١١ - وشدد السيد ينسن على أن النمو عامل رئيسي في القضاء على الفقر، إلا أنه ينبغي أن يكون شاملا للجميع. والأهم هو أن ينطوي على إيجاد فرص للعمل. ويقوم كل من الحكومات والقطاع الخاص بأدوار تكاملية في دفع هذه الأهداف إلى الأمام. وأبرز المتكلم التغيرات الهائلة في مشهد التمويل الإنمائي، مثل التوقعات الكبيرة المتعلقة بدور التمويل من القطاع الخاص في التنمية. وبالنظر إلى دور التمويل من القطاع الخاص، فإن من الأهمية بمكان صون حقوق العمال والتصدي لسائر التحديات، من قبيل التدفقات غير المشروعة والتخطيط الضريبي الجريء. وفي الوقت نفسه، أكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية سوف تواصل أداء دور هام، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

١٢ - وأشار السيد لورنتي سوليز إلى أن الاجتماع هام نظرا لانعقاده في سياق عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، أشار إلى أنه يتعين تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الاضطلاع بدور تنسيقي فيما يتعلق بقضايا التنمية. وأكد أنه يتعين إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي لزيادة فعاليته وشفافيته وشرعيته. ويتعين إتاحة فرص أكبر للبلدان النامية في الهيكل المالي الدولي لإبداء آرائها، ويجب تنظيم النظام المالي على النحو الواجب. ودعا إلى إجراء إصلاح بعيد المدى لمؤسسات بريتون وودز، وبخاصة بغية زيادة تمثيل البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرار فيها. وفي الختام، أكد أن روح توافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ينبغي أن يستمر، على أنه ينبغي أن يكون مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة المبدأ الذي يسترشد به في إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية. وتقع فعالية وسائل التنفيذ في صميم أي شراكة عالمية متجددة ومعززة. وحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، إضافة إلى هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وأضاف أن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل هي مركز جهود تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية.

١٣ - وأشار السيد نووتني إلى أن الاقتصادات المتقدمة عادت إلى مسار الانتعاش، في حين أن الأسواق الناشئة تقع تحت الضغط. وشهدت أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة للحالة في أوكرانيا. وإضافة إلى العوامل الهيكلية الطويلة الأجل، تتدخل عوامل دورية تتجلى في أمور منها إقدام الولايات المتحدة على تخفيف سياساتها النقدية، الأمر الذي يؤثر على الأسواق المالية العالمية. وأشار بوجه خاص إلى أن هذا التخفيف له تأثير كبير على الأسواق الناشئة. وأفاد أن المشاكل في تلك الأسواق تمتد جذورها إلى فترة التمويل الميسر بعد عام ٢٠٠٨، الذي استغل رؤوس الأموال المتدفقة من البلدان المتقدمة النمو وأدى إلى حدوث طفرات ائتمانية وزيادات في أسعار الأصول. وذلك ما أدى بدوره إلى تضاؤل زخم الإصلاح وإلى تدهور الحسابات الجارية. ويجب على الأسواق الناشئة أن تكون أحسن استعدادا لتطبيع السياسات في الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان للحفاظ على ثقة المستثمرين تجنب المزيد من التعقيدات، من قبيل تصعيد التوتر الجيوسياسي.

١٤ - وأشار السيد بوحليقة إلى أن الاجتماع سيسهم في التوصل إلى اتفاق بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا حاسما في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة وأن مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة يجب أن يظل المبدأ التوجيهي للتعاون الإنمائي. وقال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كشفت خللا في الإدارة الاقتصادية العالمية، مؤكدا ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية. ويلزم بذل جهود أقوى من أجل إقامة نظام مالي يسعى إلى توجيه الاستثمارات نحو التنمية المستدامة. وأفاد أنه يجب الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ويجب تيسير إعادة هيكلة الديون، وأكد أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يمثلان إطارا شاملا ينبغي أن يوجه هذه الجهود في المستقبل.

١٥ - وتحدث السيد محمدوف عن سياسات بلده الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. فقال إن تركمانستان اعتمدت خطة تنمية متوسطة الأجل تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، بهدف تحويل البلد إلى اقتصاد حديث ينسجم مع تقاليده وقيمه. وهذا النموذج للتنمية المستدامة، الذي يستند على أنظمة عملية وضعتها الدولة، يحقق نتائج جيدة. وقال إنه يتمنى أن تحقق بلدان أخرى نفس النجاح.

١٦ - ونوه السيد هاشم بروح خطة تمويل التنمية. وأعرب عن أسفه لعدم إنجاز ما يلزم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بعض البلدان الأفريقية، بما فيها بلده. وأشار إلى أن

العقبات التي تحول دون ذلك تشمل عبء الديون المرتفعة، الذي لا يزال يثقل كاهل بعض البلدان على الرغم من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولذلك لا بد من زيادة تخفيف عبء الديون لتحقيق الأهداف في السودان وبعض البلدان الأخرى.

١٧ - وقدم السيد كريمساكوف معلومات عن جمعيته، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ في أستانا لضم جهود الباحثين من أجل إيجاد سبل للتغلب على الأزمة المالية. وخلال المؤتمر العالمي لمكافحة الأزمة، الذي عقد في أستانا، عام ٢٠١٣، صاغ المشاركون خطة عالمية لمكافحة الأزمة. ومن المقرر أن ينعقد المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الأزمة في أستانا في أيار/مايو ٢٠١٤ وسوف يدعم المسعى الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ووضع خطة تنمية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥. واقترح أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة التنسيق الرئيسية لتنفيذ خطة مكافحة الأزمة ودعا جميع المشاركين إلى المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الأزمة.

١٨ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد المشاركون أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يوفران أساسا متينا لاستراتيجية تمويل للتنمية المستدامة. وأكدوا ضرورة تعزيز التعاون على الصعيد العالمي لتفادي المخاطر الكبرى والنهوض بالتنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى حيز سياساتي ملائم وبيئة عالمية مواتية لا تشمل سياسات موجهة نحو التنمية في مجالات التجارة والمالية والديون فحسب ولكن أيضا تحسين تمثيل البلدان النامية والاقتصادات الناشئة في إدارة النظام المالي الدولي.

١٩ - وأكد بعض المشاركين على أن قصور أداء الاقتصاد العالمي يرجع جزئيا إلى التقشف المفرط وعلى أن من الضروري حل المشاكل المتصلة بالبطالة، بما في ذلك بطالة الشباب، وعدم المساواة.

٢٠ - وبينما سلم المشاركون بضرورة استغلال جميع مصادر التمويل لتحقيق التنمية المستدامة، فإنهم شددوا على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل عنصرا أساسيا في التمويل الإنمائي الدولي. ودعوا الدول المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى تحسين مواءمة تدفقات المعونة مع أولويات البلدان. وأشاروا إلى أن القطاع الخاص يحظى بموارد مالية وفيرة، إلا أن التمويل العام والتمويل الخاص متمايزان وينبغي اعتبارهما متكاملين وليس بديلين.

٢١ - كما قال مشاركون، لا سيما من مجموعة الـ ٧٧، أن وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تتمثل في مزيج من الموارد المالية وتدابير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وينبغي أن يتم التنفيذ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة.

٢٢ - وأقر المشاركون بأن تغير المناخ يشكل تحديا فوريا وأنه ينبغي تمويل الصندوق الأخضر للمناخ على جناح السرعة. وفي هذا السياق، أشار العديد من المشاركين إلى أن مسار تمويل التنمية المنبثق من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة ومسار تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ مساران منفصلان. ونظرا لأن المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دعوا إلى وضع خطة تنمية شاملة، طرح السؤال عما إذا كان ينبغي دمج هذين المسارين وعن كيفية دمجهما.

رابعا - بيانات من الجهات المؤسسية

٢٣ - اختتمت الجلسة الصباحية ببيانات أدلى بها تريونو ويبوو (إندونيسيا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد؛ وخورخي فاميليار كالديرون، نائب الرئيس والأمين التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وكالفين ماكدونالد، نائب أمين صندوق النقد الدولي وأمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بالنيابة؛ وبي شياو تشون، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

٢٤ - وذكر السيد ويبوو أن توقعات الأونكتاد للاقتصاد العالمي تشير إلى نمو عالمي أدنى من الإمكانات، ما يجعلها توقعات أكثر تشاؤما بقليل من توقعات صندوق النقد الدولي. وأشار إلى أن السياسات الاستباقية القائمة على الطلب يمكن أن تؤدي إلى نمو أفضل وأكثر اطرادا يستفيد منه كل بلد. وفي هذا السياق، يعتقد الأونكتاد أن سياسات حماية الدخل تستحق اهتماما خاصا. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تركز على الاستثمار والتنويع. وأشار، بصدد تعبئة الموارد المالية، إلى أن تحقيق الأهداف الإنمائية الحالية والجديدة يتطلب استثمارا كبيرا، أكبر بكثير من حجمه الحالي. وفي هذا الصدد، يتعين زيادة التمويل الخاص. وفي الواقع يزيد الاستثمار المباشر الأجنبي بالفعل على المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ستة أمثال. ولا بد من وضع إطار صحيح وتهيئة ظروف مواتية على صعيد السياسة العامة من أجل تسهيل استثمارات إضافية، على المستويين الوطني والعالمي. وأخيرا، أشار السيد ويبوو إلى وجوب تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب زيادة إسماع صوت البلدان النامية في المناقشات التي تدور في الساحة الدولية، وإجراء مزيد من الإصلاحات في مجالي الديون والتعاون في المسائل الضريبية.

٢٥ - وتحدث السيد فاميليار عن المناقشات التي جرت مؤخرا في إطار لجنة التنمية بشأن الاقتصاد العالمي والتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للبنك الدولي. وذكر أن اللجنة سلمت بأن إرساء نمو قوي وشامل يتطلب إجراء تعديلات في السياسة العامة واتفقت على

أهمية الإدماج الاجتماعي وبناء القدرات ومراعاة الاهتمامات البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. كما ناقشت اللجنة وأيدت بقوة إصلاحات البنك واستراتيجيته الجديدة الرامية إلى تحقيق هدفيه، ألا وهما القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. وأشار إلى أن البنك اتخذ تدابير من بينها، إيجاد ممارسات عالمية، بحيث تكون مكاسب المعرفة المحققة في بلد من البلدان متاحة على الصعيد العالمي.

٢٦ - وأشار السيد ماكدونالد إلى أن الانتعاش المستمر في الاقتصاد العالمي لا يزال متفاوتا. وسيواصل صندوق النقد الدولي تحليل الآثار المترتبة على تقليل الدعم النقدي في البلدان المتقدمة النمو، وسيساعد البلدان على التعامل معه. وستظل متاحة مجموعة التسهيلات المالية بكاملها، بما في ذلك الترتيبات الاحترازية. وعلى الصعيد المالي، سيواصل صندوق النقد الدولي العمل على تقديم المشورة بشأن السياسات، وسيقدم خيارات إصلاحية فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية، إضافة إلى المساهمة في النقاش العالمي بشأن المسائل الضريبية. وبصدد سياسات القطاع المالي، سيواصل الصندوق تقييم أثر تجزؤ القواعد التنظيمية، والمضي قدما بالنقاش حول نظام التسويات عبر الحدود، وتأثير النظام المصرفي الموازي، والمخاطر المالية الكلية، إضافة إلى معالجة الفجوات في البيانات. وفيما يتعلق بقضايا اتساق السياسات وتنسيقها، سيواصل صندوق النقد الدولي مراقبة أثر السياسات القطرية عن طريق تقاريره عن التداعيات وآليته المتكاملة للمراقبة. وأخيرا، كرر أن إصلاحات نظام حصص صندوق النقد الدولي ما زالت تشكل أولوية، فحث الولايات المتحدة على التصديق عليها في أقرب فرصة ممكنة.

٢٧ - وقال السيد يي إن المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة لا تركز حتى الآن بشكل محدد على التجارة. ومع ذلك تؤدي التجارة دورا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة. ويمكن أن تؤدي إلى إيجاد فرص العمل، بما في ذلك إنشاء وظائف أفضل وأليق، إذ إن العمالة في الصناعات الموجهة للتصدير تدفع عادة أجورا أكبر من أجور العمالة في قطاعات أخرى. ويشكل تحرير التجارة أمرا بالغ الأهمية لبعض أسرع الاقتصادات نموا. غير أنه يتعين إسناده بإصلاحات أخرى، مثل تحسين حقوق الملكية وتعزيز القدرة على الإمداد، من أجل تحقيق النتائج. ولهذا السبب، أشار إلى أنه يجب ألا يتم التقليل من دور التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بل يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، بوصفها أداة من أدوات سياسة التنمية وعاملا من عوامل التمكين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن تدعم مجموعة تدابير بالي وبرنامج عمل جولة الدوحة إنجاز أهداف التنمية المستدامة، في مجال التمويل على سبيل المثال.

خامسا – المناقشة المخصصة للموضوع ٢: ”تعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة“

٢٨ – تضمنت المناقشة المواضيعية الأولى عروضا قدمها بيرتي مايانن (فنلندا) ومنصور مختار (نيجيريا)، رئيسا لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، ومحمود محي الدين، المبعوث الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المالية في مجموعة البنك الدولي.

٢٩ – وأشار رئيسا لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة إلى أعمال اللجنة، التي أنشئت في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتناقش حاليا خيارات وضع استراتيجية تمويل فعالة للتنمية المستدامة. وبدأ السيد مايانن بالتأكيد على الأسس التي يرتكز عليها عمل اللجنة، والتي تتمثل في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“. ثم أشار إلى حالة عمل اللجنة، فقال إن الرئيسين يتعاونان مع رئيسي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة للتأكد من تنسيق تقريري العمليتين، اللذين سيقدمان إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وقال إن اللجنة قررت تنظيم عملها في ثلاث مجموعات هي: تقييم الاحتياجات في مجال التمويل وحصر التدفقات الحالية والاتجاهات الناشئة وتأثير البيئات المحلية والدولية؛ وتعبئة الموارد واستخدامها بفعالية، والترتيبات المؤسسية، واتساق السياسات العامة، وأوجه التآزر والحكم الرشيد. وأوضح أن المجموعات الثلاث جميعها ستقدم تقارير عن نتائجها إلى الرئيسين بحلول ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأشار إلى أن ثمة بالفعل مجالات يتجلى فيها اتفاق أعضاء اللجنة على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، تشير النتائج الأولية للمجموعة الأولى إلى أن المدخرات العالمية، التي تقدر بحوالي ١٨ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا، تكفي للوفاء بالاحتياجات المقدرة للتنمية المستدامة الكبيرة جدا. واستنتج أن التحدي يكمن في تعزيز نظام مالي يحفز على استخدام نسبة مئوية من وفورات القطاعين العام والخاص للوفاء بتلك الاحتياجات. وقال إن اللجنة استفادت كثيرا من مساهمات خبراء خارجيين ومن تواصلها مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أشار إلى لقاء التوعية الذي نظمته اللجنة مؤخراً في هلسنكي بشأن الاشتراك في إقامة شراكات جديدة بشأن تمويل التنمية. وضم المشاركون في هذا اللقاء كبار الممثلين من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والحكومات، إضافة إلى خبراء آخرين في مجال الشراكات. وأشار إلى بعض الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع، بما في ذلك الحاجة إلى تحويل المبادئ المتعلقة

بالاستثمار، مثل حقوق الإنسان والبيئة ومكافحة الفساد والاستثمار المسؤول إلى إجراءات ملموسة. ويمكن تيسير تغيير النموذج هذا باتخاذ تدابير منها جعل التنمية المستدامة عنصرا أساسيا في استراتيجيات الشركات، وتحسين الاستفادة من أوجه التآزر بين التمويل من القطاعين العام والتمويل من القطاع الخاص وإنشاء شراكات مبتكرة تؤدي إلى استثمارات تعزز التنمية وتتسم بالعدالة تجاه دافعي الضرائب. وختم قائلا إن موجزا للمناقشات قد أعد وسوف يُتاح على الموقع الشبكي للجنة.

٣٠ - وأثار السيد مختار مسألة مصادر تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فأشار إلى أن ثمة اتفاقا في اللجنة، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري، على أن البلدان مسؤولة عن تنميتها، وعلى أن البيئة الدولية ينبغي أن تضطلع بدور داعم. لذلك، من الضروري تحقيق التوازن الصحيح بين تعبئة الموارد المحلية والملكية القطرية، من ناحية، والالتزامات والتعهدات الدولية، من ناحية أخرى. وتعد تعبئة الموارد المحلية أمراً بالغ الأهمية في التمويل العام، لكن يجب معالجته وفق قدرة كل بلد. ويعد النمو المستدام شرطاً أساسياً لجمع هذه الموارد، وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتيسير التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وشدد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل بالغة الأهمية من أجل القضاء على الفقر المدقع، لا سيما في أشد البلدان فقراً، لكنها لن تكون كافية وحدها لتلبية احتياجات التنمية المستدامة، حتى لو أوفت جميع البلدان المانحة بالتزاماتها. وينبغي أن تؤدي استثمارات القطاع الخاص دوراً جوهريا في تلبية تلك الاحتياجات. إلا أن استثمارات القطاع الخاص ليست كافية حتى الآن وليست هناك حوافز للقيام باستثمارات طويلة الأجل في أنشطة التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى سياسات عامة لوضع الحوافز المناسبة لاجتذاب الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة، إلى جانب تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية. وأشار إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل العام في تسخير التدفقات المالية الخاصة في القطاعات الرئيسية للتنمية. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات في هياكل الإدارة على الصعيد العالمي، وإلى تشجيع نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عادلا وقائما على القواعد، وإرساء نظام مالي عالمي مستقر. وأبرز أهمية بذل الجهود من أجل تعبئة مصادر تمويل إضافية ومبتكرة من أجل التنمية المستدامة، بطرق منها تطبيق ضريبة على المعاملات المالية وضريبة على الكربون، إضافة إلى التحويلات المالية. وختم قائلا إنه يجب بذل المزيد من الجهد في هذه المجالات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتكيف وقابلية تكرار بعض المبادرات، وبشأن المسائل المتعلقة بالقياس والعنصر الإضافي.

٣١ - وقدم السيد محي الدين إطارا عاما لتمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تستخدم بموجبه المؤسسات والسياسات السليمة الموارد المتاحة بفعالية أكبر وتستفيد من التمويل الإضافي. وتشمل ركائزه تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتوفير المعونة بطريقة أفضل وأذكى، والاعتماد على القطاع الخاص المحلي والخارجي والقطاع المالي. ويقع التمويل المبتكر والابتكار في صميم الإطار بهدف حشد الموارد الإضافية وتحسين مكاسب الكفاءة. وسعيا إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، أوصى بتحسين جباية الضرائب وتحسين القدرة على جمع إيرادات الموارد الطبيعية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة الكفاءة في الإنفاق. وذكر أن القطاع الخاص ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره شريكا في التنمية، بفضل ما يقوم به من دور في توفير فرص العمل ونمو الدخل، من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى الاستفادة من التمويل من القطاع الخاص بتسخيره في القطاعات الرئيسية التي تعزز التنمية، ومن خلال تعبئة الأعمال الخيرية وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأشار المتكلم إلى تحديات تعبئة الأموال على الصعيد القطري، موضحا أن البلدان بحاجة إلى تحديد استراتيجياتها السياساتية والتمويلية لتنفيذ الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ نظراً لقلة الموارد المالية وانخفاض مستويات الحصول على التمويل من القطاع الخاص. وتواجه البلدان أيضا تحدي تعبئة التمويل الخاص الطويل الأجل للهياكل الأساسية. ومن التدابير الرئيسية في هذا الصدد وضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب، وضمان سلسلة من المشاريع ذات الجودة العالية، وتعميم استخدام آليات تقاسم المخاطر بدعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وإيجاد ضوابط مالية مناسبة، وتطوير أسواق رأس المال المحلية. وأكد أن اجتذاب المجموعة الكبيرة من الموارد غير المستغلة من مؤسسات الاستثمار يمكن أن يزيد من التمويل الإنمائي. وأكد أيضا أن من الأهمية اتخاذ مبادرات جيدة التنظيم مع مجموعة متنوعة من الشركاء لمساعدة الحكومات على جمع مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية. وختم كلامه بالدعوة إلى مواصلة إجراء حوار عالمي على جميع المستويات وبين جميع الجهات الفاعلة بشأن إيجاد سبل جديدة لتمويل التنمية.

٣٢ - وفي أثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى اجتذاب استثمار القطاع الخاص إلى قطاعات التنمية المستدامة. وأُشير إلى أهمية وجود تغطية تأمين فعالة للمستثمرين المباشرين الأجانب، وكذلك الحاجة إلى وجود نماذج فعالة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أُشير إلى كبح الجريمة والحد من الفساد باعتبارهما شرطين هامين لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز تطوير القطاع الخاص المحلي. وفي هذا الصدد، ذكر أحد المشاركين أنه يجب دمج إرساء سيادة القانون وبذل الجهود لمكافحة الجريمة كهدفين منفصلين لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية

المستدامة. وفي الوقت نفسه، سيستفيد القطاع الخاص أيضاً من بيئة سياساتية تتسم بالاتساق وقابلة التنبؤ.

٣٣ - ومع الإشارة إلى أن البلدان عليها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، أكد مشاركون استمرار أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من الفقر. وشدد البعض على أن هذه المساعدة لن تكون كافية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة المتوقعة حتى لو أوفت الجهات المانحة بالتزاماتها في مجال المعونة. وأكدت أيضاً أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة، على أن يكون طوعيا وألا يعتبر بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو.

٣٤ - وشدد بعض المشاركين على أهمية تنفيذ إصلاحات الهياكل الإدارية للمؤسسات المالية الدولية. وشددوا، بوجه خاص، على ضرورة تنفيذ إصلاحات نظام الحصص في صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠ لكفالة مصداقية الصندوق عندما ينصح بلدان أخرى بإجراء إصلاحات على صعيد السياسات. كما أشار المتكلمون إلى الحاجة إلى زيادة تمويل المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

٣٥ - ووجهت دعوات لوضع نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عادلا وقائما على القواعد وإرساء نظام مالي عالمي مستقر. وأشير إلى أنه ينبغي إدراج هاتين المسألتين وغيرهما من المسائل النظمية في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ووجهت نداءات لزيادة التعاون الدولي في المسائل الضريبية من أجل الحد من التهرب من دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة.

٣٦ - وتم التأكيد على أن تمويل التنمية المستدامة ينبغي أن ينبني على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وسوف يتيح عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة إسهامات هامة في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

سادسا - المناقشة المخصصة للموضوع ٣: ”الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“

٣٧ - تضمنت المناقشة المواضيعية الثانية عرضين قدمهما جورج ويلفرد تالبوت (غيانا)، الميسر المشارك للأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وسيرج توماسي، نائب مدير إدارة التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٨ - وبدأ السيد تالبوت (غيانا) حديثه بعرض تجربة الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية وتبيان دورها في تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن لمفهوم الشراكة

العالمية من أجل التنمية بوصفها مجموعة من الالتزامات لتعزيز التنمية تاريخ طويل في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي دعا إليها الهدف ٨، استنادا إلى توافق آراء مونتيري، حشدت زخماً دولياً لتعبئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال المتكلم إنه على الرغم مما حققته الشراكة العالمية من مساهمة هامة، فإنها لا تزال عملاً غير مكتمل. فقد أعاق إمكاناتها لتعزيز الأهداف الأخرى ما يعتريها من أوجه القصور. فقد تعثر في السنوات الأخيرة على سبيل المثال زخم الجهود المبذولة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمعونة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال النظام التجاري العالمي معقداً ومجزأً، ولا يزال العالم يفتقر إلى إطار شامل لحل مشاكل الديون. كما أنه لا تزال هناك حاجة إلى زيادة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة. ويلزم أيضا زيادة نقل التكنولوجيا وإمكانية الحصول عليها، وخاصة في سبيل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من أخطار الكوارث. واستشرافا للمستقبل، شدد المتكلم على ضرورة تصدي أي شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية للتحديات الجديدة وإدماجها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وسوف يتطلب الأمر آلية رصد قوية وأكثر فعالية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها ووفائها بها.

٣٩ - وأطلع الحاضرين على وجهات نظره في المساهمة التي يمكن أن يقدمها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أنه ينبغي بناء إطار تمويل شامل وواسع النطاق للتنمية المستدامة على أساس توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة والمضي قدما في التصدي للتحديات الجديدة والقضايا الناشئة. وفي هذا الصدد، قال إن الإطار يجب أن يأخذ في الاعتبار العمل الهام للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، شدد على الإمكانية التي يتيحها المؤتمر الدولي الثالث لتوفير أساس متين لشراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٠ - وتحدث السيد توماسي عن العمل الجاري حاليا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السبل الجديدة لقياس تمويل التنمية. وأكد أن تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية لم يطرأ عليه أي تغير يذكر منذ عام ١٩٦٩، باستثناء وضع مفاهيم أخرى لتوضيحه وتكميله من قبيل المعونة القابلة للبرمجة القطرية أو التدفقات الرسمية الأخرى. وفي الوقت نفسه، تغير مشهد تمويل التنمية تغيرا جذريا. فعلى سبيل المثال،

انخفض بشكل حاد عدد البلدان النامية المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، وبرز بعض البلدان النامية بوصفها قوى اقتصادية جديدة، أصبحت هي من يقدم كميات متزايدة من المعونة إلى الخارج. وفي الوقت ذاته، ما فتئ يزداد بروز مصادر التمويل خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات. ففي سبعينيات القرن الماضي، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل أكثر من نصف التمويل الخارجي للبلدان النامية، بينما لا تمثل في الوقت الحاضر سوى ١٨ في المائة منه. وهذه الفجوة بين التنمية الاقتصادية السريعة والاستقرار النسبي الذي شهده تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية أدى إلى تزايد الانتقادات الموجهة إلى المؤشر. وعرض المتكلم بعض الاعتبارات الرئيسية في المناقشات الدائرة في لجنة المساعدة الإنمائية بشأن هذه المسألة. وقال إن أحد المقترحات المقدمة يتوخى نهجا من دورتين حسبما يرى مقدمو المعونة. وسيكون في صميمه تدبير عصري للمساعدة الإنمائية الرسمية يركز على تقديم معادل للمنح المقدمة. وسوف يشكل هذا التدبير العصري جزءا من تدبير أوسع نطاقا يشمل إجمالي الدعم الرسمي المقدم لأغراض التنمية، يمكن أن يشمل جميع أدوات التمويل الإنمائي العام التي تستخدمها البلدان، بغض النظر عن درجة التساهلية فيها. وبالتالي، فسوف يتضمن أيضا آليات السوق، من قبيل الضمانات، والأسهم الخاصة من المصارف الإنمائية، وإلغاء الديون. وينظر في مسألة ما إذا كان هذا التدبير الأوسع نطاقا ينبغي أن يشمل أيضا تعبئة التمويل الخاص من خلال اتخاذ إجراءات رسمية.

٤١ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد عدة مشاركين أن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر هام للتمويل بالنسبة للكثير من البلدان النامية. وأُشيرَ أيضا إلى أنه ينبغي ألا تُستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية فقط من أجل حشد رأس المال الخاص، وهذا ما يجب على أي حال الاضطلاع به بطريقة متعقلة ومتوازنة. غير أنه أُعيد أيضا التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من أهميتها، لن تكون كافية لوحدها لتمويل التنمية المستدامة.

٤٢ - وشُدِّد على أهمية إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص. وأكد المشاركون ضرورة بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من وضع سلسلة من المشاريع المقبولة لدى المصارف. وفي هذا الصدد، ذُكرت أيضا ضرورة استحداث عمليات فعالة على الصعيد القطري من أجل كشف المشاريع الرئيسية بشكل أفضل. وأُشيرَ إلى أن العمل لإقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية في طور الإنجاز وينبغي تعزيزه. وشُدد على ضرورة تحسين إدماج القطاع الخاص والمجتمع المدني في الشراكة العالمية. غير أنه، بصدد القطاع الخاص، تم التأكيد على أن الشركات بحاجة إلى الإحاطة علما بالأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان

والحد من الفقر لدى اضطلاعها بعمليات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك إطار تنظيمي ملائم يكفل عدم تأثير الأنشطة سلبا على التنمية المستدامة.

٤٣ - وأشار المشاركون إلى عدم وجود تدبير مناسب لمعالجة أوجه الضعف والهشاشة في المجال الاقتصادي. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان أوجه الضعف والهشاشة، ما يعني أن هناك حاجة إلى تدبير أوسع نطاقا يشمل النزاعات، والتحديات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية.

٤٤ - وأُبرزت الحاجة إلى مزيد من الاتساق في المحافل الدولية لتقرير السياسات. وذُكر أن المنظمات المتعددة الأطراف ينبغي أن تتعاون على تحقيق الهدف المتمثل في التنمية المستدامة.

سابعا - الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن سبيل المضي قدما

٤٥ - تضمن صباح اليوم الثاني حوارا بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن سبيل المضي قدما، استمرت في إطاره المناقشة التي بدأت في اليوم السابق بشأن المواضيع الثلاثة للاجتماع. واشتمل الحوار على عروض قدمها خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا، رئيس لجنة السياسات الإنمائية، ومدير خلية التنمية الاقتصادية والسياسية، في كلية الشؤون الدولية والعامة، بجامعة كولومبيا؛ وإريكا كارب، مؤسسة شركة كورنرستون كابيتال ورئيستها التنفيذية؛ وألدو كالياري، مدير مشروع إعادة التفكير في بريتون وودز، في مركز الاهتمام (the Center of Concern)، أعقبتها مناقشة تفاعلية.

٤٦ - وعرض السيد أوكامبو الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع عقدته لجنة السياسات الإنمائية مؤخرا. فقد قدمت اللجنة توصيتين رئيسيتين في السياسة العامة هما: زيادة التعاون الدولي في المسائل الضريبية وضرورة إيجاد آلية لتسوية الديون. وشددت أيضا على أن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أمر ضروري لتعبئة مزيد من الموارد العامة لأغراض التنمية المستدامة. فقد أدى التباين بين حركة رأس المال والعمالة إلى تآكل الأوعية الضريبية. ومع مرور الزمن، أدى التحول في فرض الضرائب إلى الدخول المتأتية من العمالة إلى ظهور نظم الضريبة التنازلية، وهو اتجاه لا يمكن عكسه إلا من خلال التعاون الدولي. وتمثل أحد المقترحات المحددة في ترفيع لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى درجة هيئة حكومية دولية. وبصدد مسألة الديون الخارجية، أشار المتكلم إلى أن المديونية المفرطة تؤثر في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وأوضح أن الآليات القائمة لا تعمل كما ينبغي. وأضاف أن شروط العمل الجماعي تواجه مشاكل جدية في توحيدها نظرا لأنها لا تطبق على الصعيد العالمي، وتواجه المفاوضات الطوعية تحديات كبرى بسبب احتمال

نشوء منازعات قضائية. وفي هذا الصدد، أشار المتكلم إلى الاقتراح الوارد في توافق آراء مونتيري بالانتقال إلى العمل بآلية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٤٧ - ثم سلط الضوء على المبادئ التي اقترحتها لجنة السياسات الإنمائية من أجل إعادة التفكير في النظام العالمي للحوكمة الاقتصادية، وهي: المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وقدرات كل طرف من الأطراف؛ والتفويض؛ والشمول والشفافية والمساءلة؛ والاتساق. ودعا إلى استخدام أكثر فعالية لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي باعتبارها أحد النظم النقدية الدولية وأوصى بوضع هيكل متعدد المستويات للتعاون النقدي الدولي. وشدد على أهمية المصارف الإنمائية الإقليمية والأقاليمية في تقديم مجموعة من الترتيبات النقدية الفعالة التي من شأنها أن تدعم صندوق النقد الدولي. وأكّد المتكلم أيضا أن استخدام مجموعات البلدان في سياق التنمية الدولية يقوم في أحيان كثيرة على أسس تحليلية واهية، من قبيل مفهوم مجموعة الدول الهشة. وبصورة عامة، فإن فئة أقل البلدان نموا، التي تراعي ثلاثة معايير (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومؤشرات الأصول البشرية، ومؤشرات الضعف)، هي الفضلى من حيث متانة الأساس التحليلي والشرعية العامة، نظرا لاعتمادها من قبل الجمعية العامة. وأكد أهمية منتدى التعاون الإنمائي باعتباره المنتدى الرئيسي الذي يمكن أن يساعد على تهيئة أوجه التآزر بين عمليات التعاون الإنمائي واستكشاف الدور المتزايد للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار إلى أن زيادة فعالية المساءلة في مجال التعاون الإنمائي ما زال مسألة رئيسية وإلى أن تحسين الآليات أمر هام في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وختم قائلا إن المنتدى ينبغي له أيضا أن يشجع القيام بمزيد من العمل لتحديد الصلات القائمة بين التعاون الإنمائي وتوفير المنافع العامة العالمية.

٤٨ - وأفادت السيدة كارب أن الرأسمالية، من منظور القطاع الخاص، يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة إذا ما نُظمت أسواق رأس المال على النحو المناسب لتلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي. وأضافت أن تعبئة موارد القطاع الخاص تكتسي أهمية بالغة لضمان التمويل الكافي لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق التنمية المستدامة، نظرا لعظم الحاجة إلى التصدي للمسائل الناشئة من قبيل تغير المناخ، التي تتجاوز موارد القطاع العام. وأشارت إلى أن الشركات الـ ١ ٠٠٠ الكبرى تحظى في الوقت الحاضر بنسبة ٧,٨ في المائة من الإيرادات و ٨ في المائة من فرص العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولديها أموال كثيرة استثمرت في أسواق رأس المال. ووجهت المتكلمة الانتباه إلى الابتكارات التكنولوجية من قبيل البيانات الضخمة ووسائط التواصل الاجتماعي التي

ما فتئت تغير طريقة تسيير الأعمال. وذكرت، على وجه الخصوص، أن الدرجة العالية من الشفافية التي تتسم بها الشركات تتيح فرصا جديدة للتأثير في الأنشطة التجارية لما فيه خير المجتمع. وأفادت أن اهتمام الشركات الأكثر مسؤولية ينصب على المساهمة في تحقيق الأهداف المرغوبة اجتماعيا من خلال الاستثمار في مشاريع ذات عائدات اجتماعية مرتفعة. وقالت إن مفتاح إطلاق إمكاناتها يتمثل في إيجاد طرق مبتكرة لتحفيزها. وأشارت أيضا إلى أن العالم يشهد عملية نقل بين الأجيال لكمية هائلة من الثروة، والدليل على ذلك هو تجمع نحو ٥٠ تريليون دولار في شكل أصول مالية. وأوضحت أن التحدي يكمن في إيجاد السبل الكفيلة بتحويل التمويل المتاح إلى الشركات التي تتسق أهدافها مع التنمية المستدامة. وتشمل تلك الشركات معظم كبريات الشركات التي تقدر التفوق والاستدامة في مجال الأعمال، الأمر الذي يفترض مسبقا، في المقابل، الشمول والشفافية والتعاون. وختمت قائلة إنه لا يوجد، بوجه عام، تضارب متأصل بين الربح والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

٤٩ - وتحدث السيد كالياري عن إمكانية قيام مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية، والصناديق المشتركة، وصناديق الأسهم الخاصة، وصناديق الثروة السيادية، بتوفير التمويل لأغراض التنمية المستدامة. وشكك في الرأي القائل بأنه يمكن ببساطة ''تحرير'' المدخرات العالمية لتأمين الاحتياجات من التمويل في الأجل الطويل. وكمثال على ذلك قال إن الهياكل الأساسية اعتُبرت فئة من فئات الأصول يمكن أن تولد عائدات مرتفعة معدلة حسب درجة المخاطر، من جهة، وتساعد على ضمان العائدات عن طريق تنويع حوافظ مديري الأصول، من جهة أخرى. غير أن الدلائل على وجود هذين الأثرين هي موضع خلاف شديد بين الباحثين كما هو الحال بالنسبة لصحة إسباغ مزايا موحدة على فئة من الأصول تشمل مجموعة متباينة من القطاعات والأدوات التي يمكن اعتبارها استثمارات في الهياكل الأساسية. وشدد على أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية تقترن بمخاطر كبيرة يمكن أن تنتقل في نهاية المطاف إلى دافعي الضرائب ومستخدمي تلك الهياكل الأساسية، ولا سيما في البلدان النامية. وهذا ما يحدث من خلال قنوات من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي الآلية الرئيسية لتوجيه الاستثمار الخاص نحو الهياكل الأساسية. وأشار إلى دراسات تكشف أن السبب الرئيسي لاختيار الشراكات بين القطاعين العام والخاص كإحدى طرائق الاستثمار هو أنها تساعد في إخفاء الآثار المالية والمتعلقة بالميزانية لمشاريع الهياكل الأساسية. وقال إن سوء الإدارة والبيئات المؤسسية، بما في ذلك الافتقار إلى الشفافية، يتيح للحكومات وجهات الاستثمار أن تتفادى عملية التدقيق، مما يزيد من احتمال تحول تلك المخاطر إلى حقيقة على أرض الواقع. وبالفعل، فإن عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص قلّما تُكشف للجمهور، هذا إن كُشفت أصلا،

أضف إلى ذلك أن بعض الخصائص المتأصلة لتلك الشراكات أتت بدرجة من التعقيد تحبط الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك أن تلك الشراكات هي عموما مؤسسات بعقود طويلة الأجل وأن المخاطر لا تفيد في ميزانية الدولة (الالتزامات الطارئة).

٥٠ - وقال إن ارتفاع حجم المديونية العامة يُعدّ قناة أخرى يمكن من خلالها أن تنتقل المخاطر المرتبطة باستثمارات الهياكل الأساسية إلى الجمهور. وقد خففت تدريجيا المعايير التي يستند إليها تعريف ''القدرة على تحمل الديون'' في البلدان المنخفضة الدخل، ما سمح لهذه البلدان بالدخول في تعاقدات ترفع مستويات دينها العام، وخاصة لتمويل الهياكل الأساسية. ولا بد من إدراك أن البلدان المنخفضة الدخل تواجه اختيارا صعبا ما بين نقص الاستثمارات في الهياكل الأساسية وتعبئة الموارد اللازمة بأي وسيلة ممكنة. غير أن ارتفاع مستويات اقتراض هذه البلدان لتمويل استثمارات الهياكل الأساسية يمكن أن يكون بذرة أزمة ديون جديدة. وفي البيئات السيئة الحوكمة، تفاقمت حدة المخاطر الناجمة عن التماس سبيل الاستثمارات الممولة بالديون، على غرار ما حدث بالنسبة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وباختصار، لا يجوز نُصح البلدان بالاعتماد على الاستثمارات المؤسسية في تمويل هياكلها الأساسية إلا إذا كانت لديها أطر قانونية ومؤسسية على درجة كبيرة من التطور ونظم للضوابط والموازين على قدر كبير من الشفافية والمشاركة العامة.

٥١ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على أهمية تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية المستدامة دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلطت المناقشة الضوء على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في الفترة المقبلة باعتباره فرصة فريدة لإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا السياق، تداعى المشاركون إلى تفادي ازدواجية الجهود بين العمليات الحكومية الدولية وإلى دعم عملية تحضيرية تتسم بالفعالية والشفافية وتشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٥٢ - وارتُئي أن نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتوقف بدرجة كبيرة على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الضعيفة لمساعدتها في الحد من الفقر والتصدي للتحديات الجديدة، مثل تغير المناخ. وينبغي لمثل هذه الخطة أن تتضمن أيضا التزامات تتعلق بالتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، أكد المشاركون ضرورة إيجاد آلية دولية لتسوية المنازعات المتصلة بالديون السيادية. واقترح أن تجري المفاوضات بشأن هذه الآلية في إطار صندوق النقد الدولي، على أن تعمل الآلية بشكل مستقل، على غرار نظام لتسوية المنازعات الاستثمارية. وستسمح هذه الآلية بالتفاوض الطوعي في غضون فترة زمنية محددة ثم تنتقل

إلى التحكيم الإلزامي. وأكد بعض المشاركين أهمية مواصلة تخفيف عبء الديون بدرجة تتجاوز حدود المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من آثار النزاعات والكوارث الطبيعية أو البلدان التي تتعثر جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددوا على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتي ما زالت تمثل ٧٠ في المائة من التمويل الخارجي لأقل البلدان نموا.

٥٤ - ودعا بعض المشاركين إلى زيادة الفعالية في رصد الالتزامات المقطوعة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأعربوا عن معارضتهم لأي تعديل من شأنه خفض هذه المساعدة. وأبرز العديد من المشاركين أهمية عدم تسييس المساعدة، مؤكدين أن فرض عقوبات من جانب واحد من شأنه أن يُعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وأعرب بعض المشاركين الممثلين لقطاع الأعمال والمجتمع المدني عن قلقهم إزاء الافتقار إلى الحماية الاجتماعية، وحدوث انتهاكات حقوق الإنسان، والإسراف في الإنفاق العسكري في العديد من البلدان. وانتقدوا الخطط التي تنفذها الحكومات لإنقاذ المؤسسات المالية التي تعتبرها ''أكبر من أن تفشل''. وأكد بعض المشاركين أن الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، رغم شدة الرغبة فيها، فإن نجاحها يتوقف على وجود الحكم الرشيد والترتيبات المؤسسية المناسبة والفعالة.

٥٦ - وسلط المشاركون الضوء على ضرورة تطوير هياكل الإدارة العالمية من أجل منع التهرب الضريبي والغش في أسعار التحويلات ومن أجل ضمان عدم منع اتفاقات التجارة الدولية لتنظيم تدفقات رأس المال عبر الحدود لأسباب تحوطية. وطرح أحد المشاركين فكرة استحداث عتبة دنيا عالمية لمعدلات ضريبة أرباح الشركات.

ثامنا - ملاحظات ختامية من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٧ - وجه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشكر لجميع المشاركين على تحليهم بروح المشاركة الإيجابية ومساهمتهم في المداولات بمداخلات قيّمة للغاية. وأشار إلى أن المداولات بشأن حالة الاقتصاد العالمي وآفاقه أبرزت ضرورة زيادة درجة التعاون والاتساق في سياسات الاقتصاد الكلي. وأبرزت كذلك أن تعبئة الموارد لتمويل التنمية المستدامة تتوقف على تعزيز التعاون الدولي استنادا إلى إطار تمويلي متسق. وردد الرئيس أيضا النداءات التي وجهها المشاركون لتجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لكي يتسنى حشد مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وارتأى الرئيس، بالإشارة إلى الإصلاحات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا، أن

المجلس بعد تعزيزه سيتسنى له أن يضطلع بدور تنسيقي فعال وأن يدعم بشكل ناجع تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٨ - وقدم الرئيس عرضا موجزا للسمات الرئيسية للمناقشات أشار فيه إلى عدة نقاط من بينها:

(أ) أن المناقشات أبرزت ضرورة تحقيق الاستقرار والازدهار في الاقتصاد العالمي لكي يتسنى تحقيق التنمية المستدامة. وأن المناقشات التي دارت في الجزء الوزاري بشأن حالة الاقتصاد العالمي وآفاقه أكدت أن البلدان بدأت تتعافى من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ولكن بوتيرة متفاوتة. وأنه لوحظ بصفة خاصة أن الاقتصادات المتقدمة عادت إلى مسار الانتعاش، بينما لا تزال الأسواق الناشئة تواجه ضغطا شديدا. وأنه بالإضافة إلى العوامل الهيكلية الطويلة الأجل، تتدخل عوامل دورية تتجلى في أمور منها إمكانية تعديل السياسات النقدية في الولايات المتحدة؛

(ب) وأن المشاركين اعتبروا أن الفترة التي اتسمت بسهولة الحصول على التمويل بعد عام ٢٠٠٨ هي السبب الجذري للمشاكل التي تعاني منها الأسواق الناشئة. وأن السياسات التوسعية قد استفادت من تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلدان المتقدمة النمو، وهو ما أسفر عن حدوث طفرات ائتمانية وزيادات في أسعار الأصول. وأن هذه الاقتصادات شهدت في نفس الوقت تضاؤلا في زخم الإصلاح وتدهورا في الحسابات الجارية، مما عرّضها لتدفق رؤوس الأموال إلى خارجها؛

(ج) وأنه لوحظ أن معالجة هذه الشواغل تستلزم تعزيز تعددية الأطراف. وارتأى عدة مشاركين أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المحفل المناسب لكفالة هذا التعاون المعزز؛

(د) وأن المشاركين في المناقشات حذروا من أنه، على الرغم من حدوث تحسن في النمو العالمي، ما زالت حالة العمالة في العالم غير مطمئنة وما برحت التفاوتات تتزايد، رغم ظهور بعض بوادر التحسن؛

(هـ) وأن المشاركين في المناقشة المواضيعية بشأن تعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة أبرزوا أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛

(و) وأن عدة مشاركين أكدوا على أهمية الارتكاز على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة باعتبارهما أساسا مفاهيميا لتحديث إطار تمويل خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥. وأن العديد منهم أكدوا على أهمية تسخير كل ما هو متاح من مصادر التمويل والوسائل غير المالية، الخاصة والعامة والمحلية والدولية على حد سواء، مع مراعاة اختلاف هذه المصادر والوسائل من حيث خصائصها وأسسها المنطقية ونقاط قوتها؛

(ز) وأن المشاركين اتفقوا على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل هامة، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأنهم رحبوا جميعا بالزيادة التي شهدتها المساعدة الإنمائية الرسمية مؤخرا، بعد أن سارت في اتجاه هبوطي على مدى عامين. وأنهم أكدوا مع ذلك ضرورة إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية؛

(ح) وأن بعض المشاركين أشاروا إلى مظاهر عدم اليقين التي يمكن أن تنبعث من التوترات الحالية بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، وما صاحبها من تدفق رؤوس المال إلى خارج البلد الأول بشكل كبير – وإلى خارج البلد الثاني أيضا – وانخفاض قيمة العملة في الأسابيع الأخيرة؛

(ط) وأن ثمة دعوات إلى إصلاح هياكل الإدارة على الصعيد العالمي، وإلى وضع نظام تجاري متعدد الأطراف، عادل، وقائم على القواعد، وإلى إرساء نظام مالي عالمي مستقر. وأن هناك أيضا دعوات إلى زيادة التعاون الدولي في المسائل الضريبية للحد من التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ي) وأن العديد من المشاركين سلطوا الضوء على الإمكانات الكبيرة التي يمكن للتمويل من القطاع الخاص أن يسهم بها في التنمية المستدامة. لكنهم أكدوا أن السياسات العامة تحتاج إلى تطبيق الحوافز المناسبة لدعم استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة. وأنهم أشاروا إلى أن سيادة القانون والحكم الرشيد والمؤسسات الشفافة لها دور حاسم في هذا الصدد. وأنه جرى التأكيد على أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، استنادا على سياسات متسقة على كافة المستويات وعلى حيّز سياساتي ملائم؛

(ك) وأن المشاركين في المناقشة المواضيعية الثانية بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أبرزوا ضرورة استناد الخطة إلى شراكة عالمية متجددة ومعززة من أجل التنمية. وأن من الضروري أن تتضمن هذه الشراكة آليات قوية للرصد والمساءلة؛

(ل) وأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في الفترة المقبلة أُبرز باعتباره مناسبة هامة لتزويد الشراكة العالمية الجديدة بإطار تمويلي جامع وشامل؛

(م) وأن عدة مشاركين شددوا على الضرورة الملحة لتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في هيئات صنع القرار الاقتصادي؛

(ن) وأن المشاركين في الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن سبيل المضي قدما تطرقوا مجددا لعدة مواضيع نوقشت في الجلسات السابقة، وركزوا على سبيل المضي قُدما. وأن هناك مقترحات محددة طُرحت في أثناء الحوار من بينها إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وتحسين التعاون الدولي في المسائل الضريبية لمعالجة مشكلة التهرب الضريبي، والتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة. وتم إبراز إمكانات القطاع الخاص التي تؤهله لتوفير استثمارات طويلة الأجل في مجالات بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتم في الوقت نفسه توجيه دعوات لإيجاد أطر مؤسسية قوية وتعزيز الشفافية في إشراك الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص.

٥٩ - وأشار الرئيس إلى أن سجل الأهداف الإنمائية للألفية سجل جيد عموما، لكن لا بد من زيادة الإنجازات. وتحقيقا لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يحشد مجموعة شراكات دينامية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق الأهداف المشتركة التي ينشدها، على أن يكون محور هذه الشراكات هو تعزيز التعاون الحكومي الدولي. وينبغي أن تحدد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهم عناصر هذا النهج التعاوني. وأعرب عن أمله في أن تواصل جميع الأطراف دعمها وتعاونها في سبيل التقدم صوب إعداد خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تُمكّن المجتمع الدولي من تحقيق التنمية المستدامة للجميع.